

Distr.: General
8 November 2004
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٤٩ من جدول الأعمال
الخيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب لكم بشأن الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة من الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة (A/59/445)، التي أوردت تقييما غير صحيح لمعاهدة السلام والصداقة الموقعة بين شيلي وبوليفيا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٤، والتي مازالت سارية سريانا تاما.

وأجد لزاما عليّ في هذا المقام أن أؤكد لكم مرة أخرى من جديد، باسم حكومة شيلي، أن معاهدة السلام والصداقة الموقعة بين البلدين جرى بحثها والتفاوض حولها وإبرامها بإرادة حرة. واحتفاء بها، تقدمت حكومة بوليفيا بمبادرات ومقترحات مفيدة كما هو موثق بأدلة قاطعة.

لقد أقرّ برلمانا البلدين كلاهما معاهدة السلام والصداقة لعام ١٩٠٤ بأغلبية كبيرة في وقت ساد فيه نظام دستوري طبيعي كامل في شيلي وبوليفيا وعمّهما مناخ من الازدهار الاقتصادي. وجميع بنود المعاهدة مرعية على خير وجه، وقد نظّمت علاقات الحوار وأفرزت آليات دائمة للتشاور والتعاون الثنائي في شتى المجالات.

وفي الواقع، كفلت هذه المعاهدة، ضمن جملة أمور، وضع إطار قانوني متفق عليه بإرادة حرة ومطبّق على وجه كامل من الناحية العملية في بلدنا، وإنشاء نظام يتيح لبوليفيا حرية العبور والوصول إلى البحر ذهابا وإيابا في جميع الأحوال، ويرعى بلدي هذا النظام وسيظل يراعيه بغية تطبيقه على نطاق واسع دائم.

وحرية المرور حقيقة قاطعة تمارس عمليا وأمر واقع وظاهرة يومية، ففي ظل النظام المذكور، تتردد البضائع والمركبات والشاحنات والقطارات جيئة وذهابا بين مينائي إريكا وأنتوفاغستا وبوليفيا في جميع الأوقات والأحوال، كما يمتد بينهما بالمثل خط لأنابيب النفط. ويؤدي مفتشو الجمارك البوليفيون عملهم بموجب الاتفاقات السارية بصورة اعتيادية ودون معوقات من أي نوع. وعبر الحدود الشيلية البوليفية سريع ويتسم بالكفاءة، وقد نوّهت به مصادر محايدة باعتباره نموذجاً نافعا وبناء للمعايير الأخرى القائمة على الحدود في المنطقة.

ومن المهم في هذا السياق التأكيد مجدداً على ما يديه بلدي من التزام صارم لا يتزعزع بالمبادئ المتعلقة بسريان المعاهدات الدولية وامتناله لما تقضي به الترتيبات المتفق عليها.

وتنضوي معاهدة السلام والصداقة تحت لواء مسيرة دبلوماسية وسياسية كبرى ذات رؤية مستقبلية على درب التقدم بدأها أجدادنا، واستطاعت الحكومتان ترجمتها إلى خطوات ملموسة تسهم في تقدم الشعبين، وتربو مزاياها النافعة لهذه الأهداف في مناخ الاستقرار والضمانات التي يوفرها القانون الدولي.

وفي إطار ممارسة بلدي لحقوقه المشروعة وتطبيق سياساته الإنمائية، عمد إلى إرساء آليات وإنفاذ إجراءات بالمشاركة مع القطاع الخاص من أجل تنظيم خدمات الموانئ، وهي آليات وإجراءات تتفق مع مستوى الكفاءة والأمن الذي ينتظره المجتمع الدولي من بلد يتمتع بقدرة تصديرية واضحة، ومعروف على نطاق واسع بالشفافية وبأنه أهل للثقة، ويمتد نفعها ليشمل أيضاً إدارة الشحنات البوليفية. وتحكم هذه المبادئ نشاط القطاع العام مثلما تحكم نشاط جميع شركات القطاع الخاص، وتخضع لذات الإطار القانوني الذي يحترم المعاهدات الدولية والقوانين والتعاقدات.

وأود أن أعلن باسم بلدي أن التماس النظر في موضوع الرسالة المذكورة في إطار معالجة البند ٤٩ من جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة المعنون "المحيطات وقانون البحار" لا يتفق مع جدول أعمال هذه المنظمة ولا يندرج ضمن المواضيع المقرر بحثها في إطار البند المذكور.

(توقيع) إرالدو مونيوس

السفير

الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة